التقرير السنوي للأداء
لمهمة تكنولوجيات الاتصال
لسنة 2022

أفريل 2023

الفهـــــرس

	الصفحة
المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2022	2
1. ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة لسنة 2022	3
2. نتائج تنفيذ ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2022	8
المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022	12
I. برنامج التنمية الرقمية	13
1. نتائج الأداء وتحليلها	14
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	32
II. برنامج القيادة والمساندة	37
1. نتائج الأداء وتحليلها	38
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج	52

المحور الأوّل:

تقديم عام لأهم إنجازات المهمّة لسنة 2022

1- ملخّصا لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة:

حرصت مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال سنة 2022 على تحيين الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بما يتماشى والرؤية الاستشرافية لتونس في أفق سنة 2035 والتي يعد الاقتصاد الرقمي أحد أهم ركائزها للنهوض بالرأس المال البشري وتطوير الاقتصاد ودفع المبادرة الخاصة وتكريس العدالة الاجتماعية ودفع التنمية الجهوية قصد تحسين ظروف عيش التونسيات والتونسيين ولاسيما الفئات الهشّة والمهددة والارتقاء بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة مع العمل على الإيفاء بتعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي إلى ضمان الاندماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدا لكل الفئات من كلا الجنسين وفي كل جهات البلاد، وضمان الحق في النفاذ إلى المعلومة والمعرفة بأقل كلفة ممكنة.

كما تهدف هذه الاستراتيجيّة إلى إرساء إدارة إلكترونية متطورة، قريبة من المواطن والمؤسسة، ناجعة وسريعة وتسدي خدمات ذات جودة عالية، إلى جانب تنمية الاقتصاد الرقمي والتشجيع على الابتكار والتجديد ودعم ريادة الأعمال والتشغيل في المجال الرقمي عبر تطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال وتوفير الكفاءات.

وترتكز الرؤية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيات الاتصال على المحاور الأساسية التالية:

- الاندماج الاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية من خلال تعميم نفاذ التونسيات والتونسيين في جميع المناطق ومن كل الفئات الاجتماعية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المواطن والمؤسسة،
- تنمية الاقتصاد الرقمي وجعل تونس قطب تميّز إقليمي في المجال،

ولهذا الغرض، فقد تمّ تحديد أولويات المهمة على النحو التالي:

- ربط المدارس بشبكة الانترنات عالية التدفق لتيسير عملية النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد وتطوير العديد من الخدمات والمحتويات الرقمية ممّا يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات وبين الجنسين،

- رقمنه الإدارة وتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصرية فعّالة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسسات الاقتصادية،
- التسريع بتعميم منظومة الدفع الإلكتروني من أجل تحقيق الادماج الاجتماعي والمالي الآمن،
- تدعيم منظومة التجديد والتشجيع على المبادرة الخاصة، لكلا الجنسين، للنهوض بالاقتصاد الرقمي،
- تطوير مشروع تونس الذكية من أجل مواصلة العمل على التعريف بتونس كوجهة للاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال،
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وذلك بمشاركة كافة الأطراف المتدخلة،
- تطوير الحوكمة بالمركبات التكنولوجيّة ومراكز العمل عن بعد.

هذا ويتم تنفيذ استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال عن طريق برنامج عملياتي واحد "التنمية الرقمية" إضافة إلى برنامج "القيادة والمساندة" ويشمل كل برنامج على برنامج فرعي واحد.

وبالرّجوع إلى الأهداف التي تمّ ضبطها لسنة 2022، فقد تمّ تسجيل نتائج إيجابية على مستوى البرنامج العملياتي **"التنمية الرقميّة"**، وذلك تبعا لتطوّر النفاذ إلى الخدمات الشاملة الاتصالية والبريدية وتكنولوجيات الأنترنات ذات السعة العالية، وتزايد الإقبال على شبكات الأنترنات القارة والجوالة، حيث بلغت نسبة عدد اشتراكات الأنترنات القارة الجوالة لكل 100 ساكن 103,3 % خلال سنة 2022 أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 112,6 % مقارنة بالتقديرات. وقد ساهمت عدّة مشاريع في تحقيق هذه النسبة لاسيما مشروع "تغطية المناطق البيضاء" الذي يهدف إلى تغطية المناطق البيضاء التي لا تتوفر بها التغطية بشبكة الاتصالات والأنترنات، ومشاريع "الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA 2 و3 (RNIA بلديّات) و4 (RNIA عدالة)، بالإضافة إلى مشروع تركيز مشروع الشبكة التربوية عالية التدفق "EDUNET 10" الذي يهدف إلى تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية عبر تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية. كما ساهمت المهمة في إنجاز عدّة مشاريع راجعة بالنظر إلى وزارات أخرى وذاك اعتبار للصبغة الأفقية لقطاع تكنولوجيات الاتصال.

ومن جهته، واصل البريد التونسي العمل على ضمان الاندماج الاجتماعي والمالي وإيصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين بمختلف مناطق البلاد وذلك من خلال تدعيم الشبكة البريديّة ومواصلة تركيز الموزعات الآلية للأوراق المالية وتطوير قنوات دفع جديدة، كما يجدر التنويه في هذا المجال على حصول منظومة " "D17 للدفع عبر الهاتف الجوال، على الجائزة الأولى في مجال الخدمات الرقمية ««e-business، خلال مؤتمر القمة العالمية حول مجتمع المعلومات للإتحاد الدولي للإتصالات ITU SMSI 2022.

ومن جهة ثانية، تم التقدم في وضع أسس رقمنة الخدمات الإدارية على غرار الترابط البيني، حيث تم تركيز منصة ترابط بيني وتطوير60 خدمة مندمجة بين نظم المعلومات، وتم وضع قاعدة بيانات المعرف الوحيد للمواطن، كما تم تعميم استعمال المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة" ليشمل جميع الوزارات وتطوير خدمات على الخط للمواطن والمؤسسة. وقد تمّ في هذا المجال تسجيل نسبة إنجاز للخدمات الموضوعة على الخط قدرت بـ 120% مقارنة بالتقديرات.

كما تم الانتهاء من تأطير وإجراءات ابرام الصفقات لعدة مشاريع رقمنة افقية وقطاعية نذكر منها المنظومة الوطنية للترابط البيني والبوابة الموحدة للخدمات الالكترونية الموجهة للمواطن والنظام المعلوماتي للخدمات القنصلية ومنظومة متابعة الشراءات العمومية على الخط ومنظومة التصرف في المكتبات العمومية. وتم الانطلاق في مشروع وضع هندسة المؤسسة الحكومية الذي يهدف إلى إرساء أسس ومقاييس موحدة لرقمنة الخدمات إدارية وتوفير أطر مرجعية تساعد على تطوير النظم المعلوماتية وتضمن التبادل المؤمن للبيانات بين مختلف هياكل الدولة وتضمن جودة الخدمات الحكومية بين الحكومة والمواطن (G2C)، وبين الحكومة والشركات (G2B)، وبين الحكومات وبعضها البعض (G2G).

هذا بالإضافة إلى وضع وإطلاق خدمة الهوية الرقمية على الجوال "ء-هوية" التي تضمن ولوج موحد آمن للخدمات الرقمية وضامن للعمليات المنجزة الكترونيا، وبالتالي تبسيط الاجراءات الإدارية وتقليص التعامل المباشر مع المواطن وتنقله إلى الإدارات. كما تم بالتوازي إطلاق بوابة المواطن التي تستغل الهوية الرقمية للولوج اليها وتقدم خدمة مضمون الولادة على الخط وخدمة الاشعارات وخدمة بريد إلكتروني وطني رسمي لكل مواطن وخدمة المحفظة الالكترونية للخلاص الالكتروني

وخدمة ابرام العقد الالكتروني لنقل ملكية العربة الخاصة. وقد انطلقت الوزارة في شهر سبتمبر 2022 في حملة وطنية للتعريف بخدمة الهوية الرقمية على الجوال وتقريب عملية التفعيل من المواطنين، وحيث شملت هذه الحملة، في المرحلة الأولى 9 ولايات و17 موقع تسجيل. وبلغ العدد الجملي للهويات الرقمية المفعلة 36466 هوية.

من ناحية أخرى فقد تم بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 538 لسنة 2022 المؤرخ في 7 جوان 2022 إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية، وهو برنامج ممول عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويجمع هذا البرنامج عددا من المشاريع الهادفة إلى رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن من خلال إرساء البنية التحتيّة الرقمية الضروريّة وربط المؤسسات العمومية بشبكة الأنترنات ذو التدفق العالي وإرساء المنصّات الإلكترونية الموجّهة ودعم المراكز الإعلامية القطاعية وتيسير النفاذ للخدمات الرقمية الاجتماعية والصحية والتربوية.

وعلى مستوى تنمية الاقتصاد الرقمي، سجّل عدد علامات المؤسسة الناشئة التي تم اسنادها سنة 2022 تطوّرا بنسبة 4 % مقارنة بسنة 2021 (255 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2022 مقابل 245 علامة سنة 2021) كما تمّ تركيز إطار جديد لتمويل ومرافقة وتأطير المؤسسات الناشئة، فضلا على أنّ البرنامج اكتسى بعدا إقليميا ودوليا على إثر انضمام تونس إلى تحالف إفريقيا الذكيّة.

هذا كما ساهمت المهمة بصورة فعالة في انعقاد فعاليات النسخة الثامنة من ندوة طوكيو الدولية للتنمية في افريقيا TICAD التي انعقدت بتونس في أوت 2022 فضلا عن مساهمة المهمة لإنجاح القمة الثامنة عشر للفرنكفونية خلال شهر نوفمبر 2022

في خصوص برنامج القيادة والمساندة، وفي إطار تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص، فقد تم العمل على تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات بتنظيم دورات تكوينيّة طبقا لبرنامج سنوي تم وضعه في الغرض، وقد سعت المهمة خلال سنة 2022 لبلوغ الأهداف المرسومة، وقد فاقت الانجازات النسب

المبرمجة، حيث بلغت نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين 72% و66 % بالنسبة للنساء (مقابل تقديرات في حدود 47%).

أمّا على مستوى المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة، فقد نجح برنامج القيادة والمساندة في التقليص في الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا، حيث بلغت قيمة الفارق المسجل سنة 2022 نسبة 3% فقط مقارنة بنسبة 20 % على مستوى القديرات. كما تم الضغط على نفقات برنامج القيادة والمساندة بحيث لم تتجاوز 17,7 % مقارنة بـ 24 % مبرمجة وهو ما يعكس التحسّن الملحوظ على مستوى فاعليّة البرنامج.

وتتمثل أهم الإنجازات والمشاريع التي كان لها أثرا إيجابيا على أداء المهمة سنة 2022 فيما يلي:

- الشروع في إنجاز دراسة حول تطوير البنية التحتية وتعميم الربط ذات التدفق العالي جدا وذلك من أجل وضع خطة وطنية عملية لتطوير النفاذ وتعميم تركيز خطوط الربط بالألياف البصرية،
- توسعة التغطية بشبكة الجيل الرابع وإدخال الجيل الخامس حيث وصلت نسبة التغطية بشبكة الجيل الرابع إلى حدود 96% مع موفى سنة 2022،
- الانتقال التدريجي من الإصدار الرابع لبروتوكول الأنترنات إلى الإصدار السادس حيث تم إصدار منشور السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 19 أفريل 2022 من أجل حث الهياكل والمؤسسات العمومية على الانخراط في البرنامج الوطني للانتقال التدريجي للنسخة السادسة من بروتوكول الأنترنات كما تم إصدار منشور وزير تكنولوجيا الاتصال بتاريخ 25 أفريل 2022 موجه إلى مزودي خدمات الأنترنات من أجل حثهم على الانخراط من جهة ومن أجل إعداد خارطة طريق للغرض،
- إرساء المنظومة المعلوماتية لقاعدة بيانات المعرف الوحيد للمواطن التي تمكن من التصرف في القاعدة بطريقة الية من خلال فضاء واب موجه للهياكل العمومية المتصرفة فيه او المستعملة وفضاء واب للمواطن يمكنه من متابعة استعمالات معرفه والتفاعل في الخصوص.

- إطلاق بوابة المواطن e-bawaba.tn مع خدمة أولى متمثلة في استخراج مضمون الولادة على الخط للمواطن،
- تعزيز منصة الترابط البيني من خلال تطوير خدمات تبادل البيانات مع 27 هيكل إداري وتطوير عدة خدمات تبادل الكتروني للمعطيات ووضعها حيز الاستغلال،
- تمّ، في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الكبرى ولاسيما إصلاح منظومة الدعم، تصميم وتطوير وإرساء البوابة الإلكترونية لتوجيه الدعم لمستحقيه التي تمكن المواطنين البالغين من العمر 18 سنة فما فوق من تسجيل أفراد العائلة وكذلك الأشخاص في الكفالة بهدف الانتفاع بالدعم.

2- نتائج تنفيذ ميزانيّة المهمّة لسنة 2022:

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022 (ق. م التكميلي)	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
		(1)	(2)	(1) - (2)	(1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18 500	15 886	-2 614	86%
	اعتمادات الدفع	18 500	15 839	-2 661	86%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7 145	5 754	-1 391	81%
	اعتمادات الدفع	7 145	5 625	-1 520	79%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	63 500	63 495	-5	99,99%
	اعتمادات الدفع	63 500	63 495	-5	99,99%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	273 534	86 585	-186 948	32%
	اعتمادات الدفع	72 884	55 339	-17 544	76%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**362 679**	**171 720**	**-190 959**	**47%**
	اعتمادات الدفع	**162 029**	**140 299**	**-21 730**	**87%**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2022 (ق. م التكميلي)	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
		(1)	(2)	(1) - (2)	(1) /(2)
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	321 754	144 660	-177 094	45%
	اعتمادات الدفع	127 384	115 584	-11 800	91%
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	40 925	27 060	-13 865	66%
	اعتمادات الدفع	34 645	24 715	-9 930	71%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**362 679**	**171 720**	**-190 959**	**47%**
	اعتمادات الدفع	**162 029**	**140 299**	**-21 730**	**87%**

بلغت الاعتمادات المنجزة على الموارد العامة للميزانية لمهمة تكنولوجيات الاتصال سنة 2022 ما قيمته: 31.886 م.د مقابل 35.403 م.د مرسمة بقانون المالية، باعتبار الاعتمادات التكميلية، أي بنسبة إنجاز تعادل 90 %، حيث تمّ تنفيذ جل نفقات التأجير، كما تم إنجاز أغلب الاستشارات المدرجة ضمن البرمجة السنوية للنفقات.

أمّا نفقات التدخل، فتتكوّن من نفقات المجال الاجتماعي ونفقات المساهمات السنوية لفائدة المنظمات العالمية المرتبطة بالقطاع. وقد تم إنجاز الاعتمادات المبرمجة لسنة 2022 بنسبة 99,99 %. كما تمت إحالة كامل المنح بعنوان التأجير والتسيير والتدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتون.

أمّا فيما يتعلق بنفقات الاستثمار فقد بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2022 اعتمادا قدره 273.534 م.د تعهدا و72.884 م.د دفعا. وقد تم استهلاك نفقات الاستثمار تعهدا ودفعا بنسبة 32 % و76 % على التوالي.

- **صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال**

تم سنة 2022 تسجيل قيمة الإنجازات الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في حدود 107,754 م د مقابل م.د إعتمادات موزّعة (بإعتبار الإعتمادات التكميلية) أي بنسبة انجاز تعادل 100 %.

وتتوزع الإنجازات على النحو التالي:

- **نفقات التدخلات**: تم إنجاز إعتماد قدره 60,000 م.د، أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 100%.
- **نفقات الاستثمار:** تم إنجاز إعتماد قدره 47,753 م.د، أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 100%.

- **القروض الخارجية الموظفة:**

تم سنة 2022 تسجيل الإنجازات الممولة عن طريق القروض الخارجية في حدود اعتماد قدره 3,374 م.د مقابل 17.630 م.د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة انجاز تعادل 19,13 %، ويعود ضعف هذه النسبة أساسا إلى:

1- طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية بالنسبة لتركيز المشاريع، حيث تعتمد مشاريع تونس الرقمية على التمويل الخارجي الموظّف من قبل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي وهو ما يحتم إعتماد إجراءات الممول في تنفيذ الشراءات العمومية. كما يحتم ضرورة المرور بهياكل الرقابة على الصفقات العمومية وذلك حسب مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 15 المؤرخ في 29 أفريل 2018 إلى جانب المصادقة النهائية من قبل البنك الإفريقي للتنمية على كافة مراحل إعداد وإنجاز الصفقات، وهو ما يتطلب آجال هامة جدا تؤثر سلبا على سرعة إنجاز المشاريع.

إلا أن هذه الإشكاليات سوف يتم تجاوزها إثر لصدور المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، حيث أعفى الفصل 5 منه "الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية".

2- الطبيعة الأفقية للمشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة، وبالتالي تتعدد الأطراف المتدخلة في تنفيذها، فيصعب بذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين جميع المتدخلين لاسيما لحضور الاجتماعات المتعلقة بمختلف مراحل الصفقة.

وعموما، ورغم هذه الإشكاليات لاسيما المتعلقة بالمشاريع الرقمية الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة، فقد شهد تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 إجمالا تطورا إيجابيا على مستوى التنفيذ المادي للمشاريع وعلى مستوى أداء البرامج تجلى بالأساس من خلال تحسّن مستوى بعض المؤشرات على غرار عدد اشتراكات الإنترنات القارة والجوالة لكل 100 ساكنـا، وعدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا.

المحور الثانـي:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة2022

البرنامج عدد01: التنمية الرقمية

رئيس البرنامج:

السيدة سناء الهواري

المديرة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية:قرار وزير تكنولوجيات الاتصال بتاريخ 18جانفي 2022

(انطلاقا من أول ديسمبر 2021)

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج التنمية الرقمية إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال ولاقتصاد الرقمي من خلال توفير بنية تحتية رقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تضمن حق المواطن في الاستفادة من الشبكات ذات السعة العالية والسعة العالية جدا، وتمكينه من التعلم والمعرفة في مختلف المجالات مع ضمان السلامة المعلوماتية.

كما يهدف إلى دفع عجلة التنمية وخلق مواطن الشغل والحد من التفاوت بين الجهات.

هذا ويسعى أيضا إلى إرساء مجتمع جديد قوامه النفاذ للمعلومات والمعرفة بما يضمن حق المواطن في الخلق والإبداع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في مختلف المجالات، وكذلك حقه في التعامل مع إدارة إلكترونية تكون في خدمة المواطن والمؤسسة تتميّز بشفافيتها ونجاعة معاملاتها.

وهو ما يؤدي إلى الحد من الفجوة الرقمية والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهات.

ولتحقيق هذه الغايات، تمّ ضبط المحاور الاستراتيجية التالية للبرنامج:

- ✓ ضمان الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي والحد من الفجوة الرقميّة بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص على حدّ سواء لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع.
- ✓ تطوير وإرساء الإدارة الإلكترونية ورقمنة خدماتها.
- ✓ النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد التكنولوجي.

هذا ويساهم البريد التونسي كمؤسسة مالية مُدمجة في تحقيق استراتيجية البرنامج من خلال العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن.

➢ **الهدف الاستراتيجي1.1.1: تحقيق الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي،**

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الأساسي لبرنامج التنمية الرقمية المتعلق بالاندماج الاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية، فمن خلال العمل على تحسين وتطوير البنية التحتية الاتصالية والبريدية، تتحقّق أولوية توفير الخدمات الأساسية والشاملة لفائدة كافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته بما في ذلك الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية خاصة بالمناطق النائية، كما أنّ دعم تغطية هذه المناطق بشبكات الاتصالات وخدمات البريد من شأنه أن يرسّخ مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية ودعم النمو الجهوي عبر ضمان تكافؤ الفرص بين كل الجهات والفئات، وبالتالي الحدّ من الفجوة الرقمية والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهات.

هذا ويعمل البريد التونسي على تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يجدون صعوبة في النفاذ للقطاع المالي من منتجات وخدمات ماليّة تُلبي احتياجاتهم، وذلك بالرفع من عدد الحسابات البريدية الجارية في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة.

كل ذلك مع العمل على تحقيق ادماج آمن، للتوصل إلى "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني.

هذا ولقد تم بالنسبة لسنة 2022 تحقيق الهدف الأول " تطوير النفاذ إلى الخدمات الشاملة الاتصالية والبريدية وتكنولوجيات الانترنات ذات السعة العالية " بنسبة هامّة، حيث عرفت نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة ارتفاعا بـ5 نقاط، كما تمّ تطوير النفاذ إلى شبكات الانترنات القارة والجوالة بصورة عامة، من خلال تأمين التغطية بالسعة العالية والتي تم اعتمادها بالأساس للعمل عن بعد والدراسة عن بعد.

المؤشر 1.1.1.1 **نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة**							
الوحدة	**إنجازات***		**تقديرات 2022** **(1)**	**إنجازات 2022** **(2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022** **(1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
	2020	**2021**					
نسبة مائوية	**41%**	**45%**	**51.6%**	**50.2%**	**97.29 %**	**61.9%**	**2024**

* تجدر الإشارة الى أنه تبعا لتلقي تحيينات في عدد اشتراكات الانترنات القارة من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، ومزودي خدمات الانترنات، فقد وقع تحيين النسبة المئوية لإنجازات 2020 و2021 مقارنة بتلك المذكورة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تحقيق المؤشر بنسبة بلغت 97.29 % مقارنة بالتقديرات، والجلي أن نسبة النفاذ من 45 % سنة 2021 إلى 50.2 % سنة 2022 قد ارتفعت بـــــ 5 نقاط، وبذلك تم المحافظة على نسق الارتفاع المسجل منذ سنة 2016، حيث سجلنا ارتفاعا متواصلا في نسبة النفاذ بمعدل 5 نقاط.
ويمكن التأكيد اجمالا أن مجهودات البرنامج مازالت متواصلة من أجل الرفع من نسبة نفاذ خدمات الانترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي، خاصة مع الانطلاق في تنفيذ مشروع EDUNET 10.

المؤشر 2.1.1.1 **عدد اشتراكات الانترنات القارة والجوالة بالنسبة لكل 100 ساكن**							
الوحدة	**إنجازات**		**تقديرات 2022**	**إنجازات 2022**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
	2020	**2021**	**(1)**	**(2)**	**(1)/(2)**		
نسبة مائوية	**%87.8**	**%96***	**%92**	**%103,6**	**%112,6**	**%95**	**2024**

* يجدر الإشارة إلى أن إنجازات 2021 كانت مبرمجة ضمن المشروع السنوي للأداء 2022 في حدود 91 % اعتبارا الى أن الاحصائيات لم تكن نهائية عند إعداد الوثيقة

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تجاوزت 112 % مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك إلى الزيادة الهامة في عدد الاشتراكات بشبكة الانترنات خلال سنة 2022 حيث تطور عدد الاشتراكات القارة بنسبة 12.8 % مقارنة بسنة 2021، وذلك نظرا لتزايد حاجة المواطنين للربط بشبكات الانترنات على إثر جائحة كورونا التي شهدها العالم منذ سنة 2019، حيث أصبح العمل والتعلّم وحتى التسوّق عن بعد من بين الحاجيات الأساسية اليومية، كما شهدت اشتراكات الانترنات الجوالة ارتفاعا خلال سنة 2022 مقارنة بالسنة السابقة 2021 بلغ نسبة 7.8 %، وذلك باعتبار نمط العيش الذي تعوّد عليه المواطن التونسي لاسيما الاستعمال المطّرد للهواتف الذكية والولوج لمواقع التواصل الاجتماعي التي تمثل مورد رزق للبعض.

ويظهر جليا أن القيمة المستهدفة بعنوان سنة 2024 والمقدّرة في حدود 95 % قد تمّ تجاوزها وذلك بالنظر للتطور الهام لمجال التكنولوجيات الحديثة بصورة عامة، ولمساعي الدولة الحثيثة والمتواصلة للرفع من نسبة النفاذ للانترنات بالبلاد التونسية.

وقد ساهمت عديد المشاريع المنجزة من طرف وزارة تكنولوجيات الاتصال في تحقيق المؤشر الأول والثاني على حد السواء، ويمكن أن نذكر من أهمها المشاريع التالية:

- ***مشروع تغطية المناطق البيضاء:***

يهدف المشروع إلى تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات، وضمان النفاذ العادل إلى شبكات الاتصال بين جميع فئات المجتمع، وذلك من خلال ضمان توفير خدمات الاتصالات الأساسية والأنترنت لفائدة أكثر من 180 ألف ساكن، موزعين على 47 معتمدية في 15 ولاية، وهو ما من شأنه المساعدة على خلق ديناميكية اقتصادية بمختلف الجهات بهدف تحقيق التنمية الجهوية.

وقد تم خلال سنة 2022 توفير التغطية بالنسبة لكافة المواقع الدنيا المبرمجة بالعقد (94 منطقة بيضاء)، وذلك بعد التوصل إلى القبول الفني للموقع الرابع والتسعين خلال شهر فيفري 2022،

هذا وقد تم بتاريخ 02 مارس 2022 توقيع محضر الاستلام النهائي مع مركز الدراسات والبحوث في الاتصالات الذي قام بكافة الالتزامات المحمولة عليه والمتمثلة في "القبول الفني لمواقع مشروع تغطية المناطق البيضاء " مع التأكد من جودة الخدمات المقدمة، كما تم التوصل إلى خلاص أخر فاتورة من العقد مع المركز المذكور.

وفي المقابل تم توقيع محضر القبول الإجمالي مع المزود اتصالات تونس، ومواصلة استغلال كافة المواقع وفقا لعقد جودة الخدمات المقدم، هذا وقد تم خلال سنة 2022 خلاص مستحقات المزود لسنة 2021 والمستحقات المستوجبة للفترات السابقة بالنسبة لبعض المواقع حديثة الاستغلال.

- ***مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA 2:***

يتمثل المشروع في ربط المواقع الإدارية، التي تستغل التطبيقات الإعلامية الإدارية المشتركة التي يوفّرها المركز الوطني للإعلامية بالشبكة الوطنية الإدارية المندمجة 2، فضلا عن استغلال قنوات اتصالية مشتركة بين الإدارات، وهو ما من شأنه ترشيد نفقات شبكات الاتصال وتراسل المعطيات، حيث يشمل هذا المشروع أكثر من 500 موقعا إداريا.

وقد تم تركيز المواقع الدنيا المنصوص عليها بالمشروع من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات: "اتصالات تونس" و"أوريدو" وهي حاليا في طور الاستغلال حيث تمّ إنجاز الأشغال بنسبة 100% وذلك على إثر تهجير 533 موقع.

كما تم ابرام ملحقين للصفقتين مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات: "اتصالات تونس" و"أوريدو" لمدة 6 أشهر إضافية لمواصلة استغلال المواقع إلى موفي سنة 2021، وقد تم خلال سنة 2022 خلاص مستحقات المزودين بالمشروع.

- ***مشروع تركيز مركز عملياتي ومنظومة مراقبة لإدارة الشبكات الإدارية المندمجة:***

يتمثل المشروع في تركيز مركز عملياتي لمراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة، إلى جانب تركيز منصة تؤمن الربط بين مختلف الشبكات بهدف التحقق من فاعلية المنظومة وحسن تشغيلها ومتابعة جودة خدماتها. وقد تم الشروع في استغلال المنظومة منذ جوان 2018، وتواصل المشروع إلى موفى نوفمبر 2022، حيث تم خلال السنة خلاص مستحقات المزود.

- ***مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات RNIA III***

يتمثل مشروع "شبكة تراسل المعطيات بالجماعات العموميّة المحلية "RNIA3 في تركيز شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة الجماعات المحلية وتأمين استغلالها (عدد المواقع بين 628 و934 موقع). هذا وقد تم ابرام العقود مع المشغلين" أوريدو" و"اتصالات تونس" منذ ديسمبر 2018، والانطلاق في تركيز المواقع منذ شهر جانفي 2019، وقد تم استكمال تنفيذ العدد الأدنى من المواقع في حدود 617 موقعا، وهي الآن في طور الاستغلال، كما تم خلال سنة 2022 التوصل لخلاص مستحقات مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الساهرين على تنفيذ المشروع.

- ***مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة RNIA IV***

يدخل مشروع "الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة عدالة "RNIA4 في برنامج العدالة الرقمية لوزارة العدل، ويتمثل في تركيز شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة وزارة العدل وتأمين استغلالها (عدد المواقع 163 بسعة 4 Mbps كحد أدنى، و163 بسعة 100 Mbps كحد أقصى).

هذا وقد تم إبرام عقد صفقة مع "اتصالات تونس" بتاريخ 24 مارس 2021 بمبلغ جملي قدره 399,207 154 12دينارا بتمويل على القرض الخارجي للبنك الافريقي للتنمية. وقد تم منذ الانطلاق في التنفيذ (أفريل 2021) وخلال سنة 2022 تسليم 159 موقعا، وجاري العمل على القبول الفني لها والتأكد من جودة الخدمات. كما تم إبرام اتفاقية صاحب منشأ مفوض مع المركز

الوطني للإعلامية بتاريخ 19 أوت 2021 لمتابعة تنفيذ المشـروع، مع الانطلاق سـنة 2022 في خلاص المركز على موارد صندوق تنمية المواصلات.

♦ ***تحســين التغطية بشــبكة الاتصــالات لفائدة المؤســســات التربوية لتوفير الســعة العالية EDUNET 10***

يعد هذا المشروع الركيزة الأساسية لبرنامج "المدرسة الرقمية" الذي يهدف إلى تركيز شبكة بتقنية الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية (مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد) تضم أكثر من 1,5 مليون تلميذ وربطها بالسعة العالية.

كما يتنزل من ناحية أخرى ضمن المحور الثالث من الاستراتيجية الرقمية 2025 والمتعلق بتطوير البنية التحتية والحد من الفجوة الرقمية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات عموما وبين المؤسسات التربوية خصوصا من خلال توفير خدمات ومحتويات تعليمية رقمية ذات قيمة مضافة عالية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودفع المبادرة الخاصة والتشجيع على الاستثمار في اقتصاد المعرفة بكامل تراب الجمهورية باعتبار التوزيع الجغرافي للمؤسسات التربوية.

كما يهدف هذا المشروع الوطني إلى الاستثمار في الناشئة والأجيال القادمة إذ سيمكن من تحقيق الإدماج الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية بما يساهم في التسريع في نسق التحول الرقمي للدولة ومزيد التشجيع على الابتكار والتجديد.

وقد شــهد المشــروع تأخيرا في الإنجاز نظرا لصــعوبات التمويل على موارد صــندوق تنمية المواصــلات نظرا لما يحتاجه المشــروع من موارد مالية ضــخمة مما اقتضــى الأمر للتفاوض مع البنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي لتمويل المشــروع وتوفير خدمات مســاندة لإنجاز المشــروع، بكلفة جملية تقدر بأكثر من 132 مليون دينار بحيث يُعدّ أكبر مشـــروع في مجال تطوير البنية التحتية الرقمية ينجز من قبل الدولة التونسية، وقد تم خلال سنة 2022 الانتهاء من إجراءات طلب العروض قصد ابرام العقد والانطلاق في التنفيذ.

واعتبار للصـــبغة الأفقية لقطاع تكنولوجيات الاتصـــال، فقد ســـاهمت المهمة في إنجاز عدّة مشاريع راجعة بالنظر إلى وزارات أخرى على غرار مشروع هيكل المفتاح العمومي لفائدة وزارة الدفاع الوطني، والذي يندرج في إطار تطوير أنظمة الدفاع السيبرني الوطني، فضلا عن مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية لفائدة المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

المؤشر 3.1.1.1 نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021					
نسبة مأوية	%54,4	%60,6	%64,9	%65,3	%100,6	%93,5	2025

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـ 100,6 %ويعود هذا الارتفاع مقارنة بالتقديرات إلى تطور عدد بطاقات الدفع مقارنة بما تم برمجته. حيث تم سنة 2022 في إطار دعم الادماج المالي والاجتماعي والحد من التعامل نقدا إطلاق 363000 بطاقة دفع جديدة (بطاقة دينار البريد، e-carte Dinar Smart، carte co-brandée، carte corporate، carte postier، carte sociale،بطاقة جرايتي...) ، كما تم فتح أكثر من 67 ألف حساب بريدي جاري.

هذا ومن المنتظر أن يبلغ عدد السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات افتراضية 93,5 % سنة 2025.

وقد ساهمت عديد الأنشطة والإنجازات التي نفذها البريد التونسي خلال سنة 2022 في تحقيق المؤشر الثالث حيث إلى جانب التواجد عبر مكاتب البريد، فقد اتجه برنامج عمله نحو دعم التحوّل الرقمي عبر تطوير الإدماج المالي لتقليص حجم تداول الأموال النقدية وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني وذلك من خلال:

- رقمنة الخدمات المالية عبر تطوير قنوات دفع جديدة على غرار تطوير وإثراء التطبيقة الرقمية الجديدة «my Poste»
- الإدماج المالي والاجتماعي والحدّ من التعامل نقدا عبر:

- إطلاق بطاقة " جرايتي" لتمكين أصحاب جرايات التقاعد الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي « CNSS » والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية « CNRPS » من صرف جراياتهم بصفة سهلة ومؤمنة،
- إمضاء إتفاقية شراكة مع الوكالة التونسية للتكوين المهني لتمكين المتكونين بمختلف المؤسسات التابعة للوكالة من التمتع بالعديد من الخدمات الرقمية على غرار بطاقة

مسبقة الدفع « Carte TAKWIN Plus » للقيام وبصفة ّإلكترونية بمختلف العمليات المالية ذات العلاقة بالتكوين المهني (دفع معاليم التسجيل ومعاليم الإمتحانات وتنزيل المنح،...)،

- تمكين الطلبة من بطاقة دفع إلكتروني مسبقة الدفع وموحدة « e-Dinar Jeune »للقيام بمختلف العمليات المالية لخلاص الخدمات الجامعية،
- تمكين تلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية من القيام بعملية التسجيل المدرسي عن بعد باستعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني للبريد التونسي على غرار بطاقة دينار البريد، e-Dinar Smart، carte co-brandée، carte corporate، carte postier، Digicard، carte sociale،....)

- مزيد تقريب الخدمات من المواطنين من خلال تدعيم شبكة الموزعات الآلية للأوراق المالية « DAB »التابعة للبريد التونسي بداية من شهر نوفمبر 2022 من خلال تركيز 260 موزع آلي جديد بمختلف جهات الجمهورية،

- **<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف</u>**

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
• تسجيل الإشكالية المتعلقة بتعقّد إجراءات إبرام الصفقات العمومية، خاصة بالنسبة للمشاريع الممولة على القروض الخارجية في إطار الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية اعتبارا لخضوعها لازدواجية في الإجراءات وفقا للصيغ المفروضة من الممول الأجنبي والإجراءات المنصوص عليها بالنظام الوطني للصفقات،	تبعا للاقتراح المرفوع إلى مصالح رئاسة الحكومة ومصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد تبسيط إجراءات إبرام الصفقات في اتجاه اعتماد الإجراءات المعتمدة من قبل هيئات التمويل الأجنبية باعتبار علوية اتفاقيات التمويل المصادق عليها بمقتضي قوانين، مع إمكانية المراقبة اللاحقة من قبل لجان الصفقات ذات النظر ومراقبي المصاريف العمومية، فقد صدر في الغرض المرسوم عدد 68 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، حيث أعفى الفصل 5 منه "الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية. "

• تعدد الوثائق المستوجبة لخلاص أقساط الصفقات العمومية مع المطالبة بنسخ أصلية أو مطابقة للأصل في كل مرة، مما يؤثر على طول آجال الخلاص	الحرص على التنسيق مع وزارة المالية لطلب مزيد تبسيط إجراءات الخلاص، مع الحد من طلب وثائق تم تقديمها سابقا للإدارة المعنية بالخلاص وفقا لما نص عليه الفصل 127 من مجلة المحاسبة
• وجود منافسة في عديد مجالات الخدمات البريدية (بالخصوص البريد السريع والطرود البريدية) والمالية (على غرار مكاتب الصرف ومؤسسات الدفع) أدى إلى تراجع أداء المرفق العام، نظرا لعدم ملائمة الإطار التشريعي والترتيبي لقطاع البريد الذي شهد تطورات متسارعة.	العمل خلال الفترة القادمة من المخطط الاستراتيجي للوزارة 2023-2025 على وضع إطار قانوني وترتيبي جديد (مجلة البريد) يتماشى مع التوجهات العالمية في المجال من حيث تنظيم النشاط البريدي وتوضيح دور مؤسسة "البريد التونسي" وكافة المشغلين والمتدخلين في السوق البريدية خاصة فيما يتعلق بالخدمة البريدية الشاملة من ناحية، وتنظيم القطاع من خلال إحداث هيئة تعديلية خاصة بقطاع البريد، فضلا عن تطوير الشكل القانوني للمؤسسة البريدية بما يسمح بتحسين أدائها من ناحية أخرى.

- **الهدف 2.1.1: إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة الأفراد والمؤسسات تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة:**

ينصهر هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الخاص بضمان خدمات إدارية ذات جودة وضمان واستمراريتها بما يستجيب لتطلعات مستعمليها من مواطنين ومواطنات ومؤسسات، حيث أن إرساء إدارة الكترونية من شأنه أن يكرّس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والمسارات الداخلية والتقليص قدر الإمكان من البيروقراطية مما يعود نفعا على تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) وتعصيرها وهذا في كنف الشفافية التي تضمن حق التكافؤ المجتمعي.

ويتطلب تحقيق إدارة رقمية ناجعة في خدمة المواطن والمؤسسة، تظافر الجهود على جميع الأصعدة من موارد بشرية، ومالية، وعمليات تحسيسية وتوعويّة.

هذا فضلا عن تنفيذ مشاريع افقية تمثل ركائز الرقمنة كالمعرف الوحيد للمواطن والهوية الرقمية للمواطن ومنظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات والبوابة الموحدة للخدمات الالكترونية

الموجهة للمواطن، إضافة الى إعادة هيكلة المنظومات المستغلة من قبل الإدارة العمومية وإرساء منظومات متطورة تزيد من نجاعة الخدمات الإدارية وفاعليتها.

كما تساهم عدة مشاريع قطاعية تشرف عليها المهمة في تطوير خدمات إدارية مرقمنة نذكر منها بوابة خدمات العدالة والنظام المعلوماتي للخدمات القنصلية ومنظومة السجل العدلي ومنظومة متابعة الشراءات العمومية على الخط ومنظومة التصرف في المكتبات العمومية.

وتعتبر هذه المشاريع متشعبة معقدة وتستلزم مدة طويلة لتأطيرها ووضعها حيز الاستغلال مما يفسر نسق إنجاز هذه المشاريع ومدى تحقيق الأهداف المرسومة.

المؤشر 1.2.1.1 **المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين (المواطن أو المؤسسة)**							
الوحدة	**إنجازات**		**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
	2020	**2021**					
عدد الخدمات	20	25	50	60	%120	85	2023

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر قدرت بـ 120% مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك أساسا إلى عدة إعتبارات من أبرزها:

- تم إدراج نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مع ضمان كل إجراءات السلامة والحماية والحفاظ على سرية المعطيات الشخصية من أهمها المعرف الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية والتسجيل عن بعد بالنسبة للمدارس. وقد تمّ الانطلاق في تعميم منظومة الترابط البيني على جميع الهياكل العمومية.
- تم الانطلاق في خدمة الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" يوم 03 أوت 2022. وتمكن هذه الخدمة من الولوج الموحد للبوابات الحكومية الإلكترونية والخدمات على الخط وتخول لمسدي الخدمات التعرف على المواطن والتثبت من هويته بسهولة. وقد تم تسجيل 88 ألف طلب هوية و38 الف هوية مفعلة. كما تم بالتوازي إطلاق بوابة المواطن التي تستغل الهوية الرقمية للولوج اليها وهي تمثل نافذة موحدة لتقديم الخدمات الموجهة للمواطن توفر:

- خدمة مضمون الولادة على الخط: وثيقة مدعمة بختم الكتروني مرئي لتأكيد موثوقية الوثيقة، يستخرج المواطن شهادة الخاصة به او بأبنائه،
- خدمة الاشعارات: تم وضع الاشعارات الخاصة برخصة السياقة وصلوحية الفحص الفني للعربات وخلاص معاليم الجولان،

هذا إلى جانب الإعداد لإطلاق خدمات أخرى على غرار خدمة بريد إلكتروني وطني رسمي لكل مواطن يعتمد كقناة تواصل موثوقة مع الإدارة، وخدمة المحفظة الالكترونية للخلاص الالكتروني، وخدمة ابرام العقد الالكتروني لنقل ملكية العربة الخاصة.

يتم حاليا العمل على تعميم استغلال الخدمة لدى القطاعات التالية:

كما ساهمت عديد المشاريع الأخرى في تحقيق قيمة المؤشر المذكور سلفا من أبرزها:

- **مشروع وضع وتركيز بوابة للخدمات العمومية على الخطّ:**

يساهم هذا المشروع بصفة مباشرة في تحقيق قيمة المؤشر.

ويهدف إلى تحقيق رؤية الإدارة الحديثة من خلال تطوير بوابة وطنية موحدة للخدمات الإدارية الرقمية «PORTAIL NATIONAL DES SERVICES ADMINISTRATIFS EN LIGNE» تتضمن عدة وظائف فنية.

وقد تم بتاريخ 24 نوفمبر 2022 الانتهاء من إجراءات الصفقة العمومية اثر الحصول على موافقة البنك الافريقي للتنمية ليتم المرور إلى أبرام الصفقة وبالتالي الانطلاق في إنجاز مشروع البوابة.

- **مشروع تركيز نظام معلوماتي للخدمات القنصلية على الخط**

يساهم هذا المشروع بصفة مباشرة في تحقيق قيمة المؤشر.

ويهدف الى تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج والى تطوير قدرة الهياكل العمومية على الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج من خلال رقمنة الخدمات الموجهة لهم وتوفير قاعدة موثوقة للجالية التونسية بالخارج.

وقد تم بتاريخ 24 نوفمبر 2022 الانتهاء من إجراءات الصفقة العمومية إثر الحصول على موافقة البنك الافريقي للتنمية ليتم المرور إلى أبرام الصفقة وبالتالي الانطلاق في إنجاز مشروع البوابة.

- **إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن:**

تمّ في هذا الإطار خلال سنة 2022 الانتهاء من تطوير منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وقد تمّ إنجاز مرحلة تكوين ونقل المهارات للمعنيين باستغلال المنظومة. ويتم حاليا العمل على وضع المنظومة حيز الاستغلال الفعلي بالتعاون مع وزارة الداخلية والمركز الوطني للاعلامية.

- **تأهيل منظومة الحالة المدنية:**

فيما يتعلق بمشـــروع "تأهيل منظومة الحالة المدنية"، فقد تم إبرام العقد مع المزود الذي تم اختياره لإنجاز المشروع.

وتم خلال سنة 2022 القيام بمجموعة من الورشات قصد تحديد الحاجيات الفنية والوظيفية اللازمة لإيواء الحل المستقبلي.

- **تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية**

تم وضـــع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية وقد مكنت من وضـــع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات بين عدة نظم المعلومات أهمها المعرف الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية.

كما تم إعادة إطلاق طلب العروض مرة ثانية ليشمل وضع منظومة شاملة لجميع القطاعات وذلك بعد تســجيل طلب عروض اول غير مثمر. وقد تم خلال ســنة 2022 اســتكمال إجراءات طلب العروض.

المؤشر 2.2.1.1 **نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)**							
الوحدة	**إنجازات**		**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
	2020	**2021**					
		%30	80%	40%	50%	%100	2025

تمت معالجة المراســـلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراســـلة إلى مرحلة المصـــادقة على الإجابة وإرســـالها إلكترونيا) في حدود 50% مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك بالأســـاس إلى ضـــعف نســـبة اعتماد التوقيع الالكتروني من قبل جلّ الوزارات وهو ما انجر عنه مواصـــلة اعتماد إرســـال النســـخة الورقية عوضـــا عن التبادل الإلكتروني الكلي في التوقيع وتبادل المراسلات بين الوزارات. ولتحسين قيمة المؤشر وبهدف المرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها في أقرب الآجال الممكنة، تم خلال سنة 2022

مواصلة تنفيذ خطة الإتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة وذلك للتحسيس بأهميتها في تسهيل وتسريع معالجة المراسلات ولتشجيع كافة المستخدمين على إعتمادها.

ومن أهم المشـاريع التي سـاهمت في تحقيق المؤشـر المذكور هو تعزيز طاقة اسـتيعاب منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات حيث عملت وزارة تكنولوجيات الاتصـال خلال سنة 2022 في خصـوص منظومة "عليسـة" للتصـرف الإلكتروني في المراسـلات على تعزيز البنية التحتية للمنظومة بصـفة اسـتعجالية وذلك بإدراج خادمين لتفادي الأعطاب المنجرة عن تجاوز طاقة الاستيعاب المحددة نظرا للارتفاع المستمر لعدد المستعملين ولحجم المراسلات اليومية.

وقد بلغ العدد الجملي لحسابات المستعملين 15 ألف في سنة 2022 وارتفع حجم المراسلات المتبادلة على منظومة عليسة بنسبة 31% مقارنة بسنة 2021.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
• تسجيل الإشكالية المتعلقة بتعقّد إجراءات إبرام الصفقات العمومية، خاصة بالنسبة للمشاريع الممولة على القروض الخارجية في إطار الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية اعتبارا لخضوعها لازدواجية في الإجراءات وفقا للصيغ المفروضة من الممول الأجنبي والإجراءات المنصوص عليها بالنظام الوطني للصفقات،	•تبعا للاقتراح المرفوع إلى مصالح رئاسة الحكومة ومصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد تبسيط إجراءات إبرام الصفقات في اتجاه اعتماد الإجراءات المعتمدة من قبل هيئات التمويل الأجنبية باعتبار علوية اتفاقيات التمويل المصادق عليها بمقتضي قوانين، مع إمكانية المراقبة اللاحقة من قبل لجان الصفقات ذات النظر ومراقبي المصاريف العمومية، فقد صدر في الغرض المرسوم عدد 68 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، حيث أعفى الفصل 5 منه "الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية. "

• تعتمد مشاريع تونس الرقمية على تمويل خارجي موظّف من قبل البنك الإفريقي للتنمية وهو ما يحتم اعتماد إجراءات الممول في تنفيذ الشراءات العمومية إلى جانب المصادقة النهائية من قبل البنك الإفريقي للتنمية على كافة مراحل إعداد وإنجاز الصفقات وهو ما يتطلب في بعض الأحيان آجال هامة جدا تؤثر (في حدود 3 أشهر) سلبا على سرعة إنجاز المشاريع.	• **بالرغم من أن هذه الإشكالية تخرج عن نطاق البرنامج، إلا أنّه** تم العمل على توخّي النظر ودراسة تقارير التقييم وملفات الشراءات عبر اعتماد البريد الإلكتروني لتلقّي ملاحظات البنك والإجابة عليها من طرف الإدارة.
• طبيعة المشاريع الأفقية وبالتالي تعدد الأطراف المتدخلة في المشاريع وصعوبة تحديد الأدوار والمسؤوليات.	•العمل على تحديد إطار عام لحوكمة المشاريع يهدف إلى تحقيق النجاعة في إعدادها وتنفيذها. حيث تمّ كمرحلة أولى وضع خريطة للحوكمة تتمثّل في إحداث لجنة قيادة لكل مشروع يوكل ترأّسها للجهة المستفيدة وإحداث لجنة فنية ومتابعة لنفس المشروع يتمّ ترأّسها من طرف الوزارة وذلك لتوفير الدعم والمساندة لأصحاب المشاريع.
• صعوبة تأقلم المستعملين مع طريقة التصرف في المراسلات الإدارية التي يتم اعتمادها في منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات.	•مواصلة العمل على انجاز مشروع إدارة التغيير والاتصال صلب الهياكل المعنية بالمشاريع الجديدة على غرار وزارة المالية والتجهيز والنقل...

➢ **الهدف 3.1.1: تنمية الاقتصاد الرقمي مع جعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال.**

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي للبرنامج والمتعلق بالمساهمة في تدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق بما يمكن من الرّفع في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي وبالتالي جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميًا ودوليًا، ومن فسح مجالات المبادرة والإستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية محفزة لبعث وتطوير المؤسسات الإقتصادية

تقوم خاصة على الإبتكار والتجديد وإعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

كما يهدف إلى التأسيس لمنوال اقتصادي جديد يقوم على دفع المبادرة الخاصة والتجديد وتحفيز الاستثمار في المجال الرقمي من خلال التسويق للوجهة التونسية كقطب تميز ونسيج كفاءات، يوفر فضاء سيبرني مؤمنا على المستوى الإقليمي.

المؤشر 1.3.1.1 نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021					
نسبة	3.1	3	4.5	-	-	-	-

وتجدر الإشـــارة أن قيمة المؤشـــر غير متوفرة حاليا، نظرا للتأخير الذي طرأ على إعداده من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

المؤشر 2.3.1.1 عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا							
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021					
عدد	209	245	200	255	% 127.5	200	2024

تم إسـناد 255 علامة مؤسـسـة ناشـئة سـنة 2022زيادة عن التقديرات (200) وبالتالي تجاوزت نسـبة إنجاز المؤشـر 100% مقارنة بالتقديرات وقد سـاهم التقدم في تنفيذ مختلف مراحل برنامج تونس الناشئة في تطوّر نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة.

ومن أهم المشاريع التي ساهمت في تحقيق قيمة المؤشر:

- **برنامج تونس الناشئة:**

يهدف برنامج تونس الناشئة إلى جعل تونس وجهة إقليمية مميّزة وإطارا محفّزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة (Startups) التي يقوم منوالها الإقتصادي على الإبتكار والتجديد وإعتماد التكنولوجيات الحديثة.

تم تكليف شركة سمارت كابيتال بإنجاز البرنامج طبقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 يتعلق بالمؤسسات الناشئة.

ويتألّف البرنامج من ثلاث مكوّنات رئيسية:

- إطار قانوني مميّز وخصوصي ويعرف بـــــــــــ Startup Act
- تركيز منظومة جديدة من صناديق ومؤسسات استثمار موجهة لفائدة المؤسسات الناشئة عن طريق وضع وتركيز صندوق صناديق-Fonds de Fonds- ومن ثم السماح لاحقا بإنشاء صناديق استثمار مختّصة،
- تطوير وتحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة سواء من خلال برامج تكوين وتحسيس وتعاون وشراكات تتيح مزيد نشر ثقافة الرّيادة.

1- تعزيز استمرار نشاط برنامج تونس الناشئة :

تواصل منذ شهر أفريل 2019 نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة ليصل إلى 822 علامة في موفى ديسمبر 2022 .

2- تركيز إطار جديد لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة:

يهدف الإطار الجديد الذي يطلق عليه اسم "برنامج دعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة" إلى بعث آليات محورية (entités-clés) مكلّفة بتنفيذ المشروع ووضع خطة للاستثمارات مستقبلية دائمة وقابلة للتطبيق.

3- صندوق الصناديق (Fonds de Fonds ANAVA) -ANAVA- :

هو مشروع لدعم المؤسسات الناشئة والاستثمارات في القطاع الخاص وتطوير فضاء استثمار حيويّ لهذه المؤسسات في أفق 10 سنوات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سيقوم صندوق الصناديق، الذي يعتمد اليورو كعملة مبادلة، بضخّ أرصدة مهمّة من الأموال لفائدة صناديق استثمارية فرعية Child Funds من أجل تطوير الاستثمار لفائدة المؤسسات الناشئة بصورة جديدة. تتولى هذه الصناديق التمويل في مختلف مراحل تطور المؤسسات الناشئة على غرار الافراق والانطلاق وما بعد الانطلاق.

4- برنامج Fly Wheel :

تم إطلاق برنامج "FLYWHEEL" الذي سيسمح بخلق شبكة من منشآت الدعم للشركات الناشئة (SSO) تكون فاعلة وناجعة وشاملة في كافة أرجاء البلاد ويشمل البرنامج ثلاث مكوّنات وهي:

1- تمويل رأس المال وشبه رأس المال بالنسبة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

2 - دعم فضاء الاستثمار للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

3 - إدارة المشروع وتعزيز القدرات والمهارات.

ويهدف المشروع إلى مضاعفة إمكانية الحصول على التمويل ودعم نموّ المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وسيساهم المشروع أيضا في خلق ما لا يقلّ عن 1800 موطن شغل مباشر منها 30 بالمائة ستخصص للنساء و20 بالمائة للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.

5- دعم منظومة المرافقة والتأطير بالنسبة للمؤسسات الناشئة:

تمكنت شركة سمارت كابيتال من دعم منظومة المرافقة والتأطير بالنسبة للمؤسسات الناشئة من خلال أربعة (04) آليات تتمثل في:

* آليتان تهمان المؤسسة الناشئة:
  - منحة إعداد وتطوير نماذج المنتجات وتجسيم الفكرة في مراحل النشوء
  - منحة الشروع في الإستثمار والتسويق،

* وآليتان موجهتان إلى الحاضنات (incubateurs) ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار (accélérateurs):
  - منحة تحفيزية لفائدة الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار التي تنجح في مرافقة مشروع يتوّج بالحصول على علامة المؤسسة الناشئة (Label Startup)،
  - منحة لتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار.

6- البعد الإقليمي والدولي لبرنامج تونس الناشئة:

يكتسي برنامج تونس الناشئة بعدا إقليميا ودوليا ترجمه انضمام تونس إلى تحالف إفريقيا الذكيّة Alliance Smart Africa وهي مبادرة ترمي إلى إنجاح مسار التحوّل الرقمي للقارّة الإفريقية وتساهم تونس فيها من خلال برنامج يهدف إلى النهوض بالمؤسسات الناشئة في القارة الإفريقية.

المؤشر 3.3.1.1 عدد فرص العمل الجديدة في إطار مشروع تونس الذكية						
الوحدة	إنجازات		تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021					
	----	-----	6000	----			

وتجدر الإشـــارة أنه لم يتم التنصـــيص على قيمة المؤشـــر نظرا لأنه لم يتم التمديد في الآجال القانونية لنهاية مشروع "تونس الذكية" (الأمر عدد 6 لسنة 2014 المؤرخ في 02 جانفي 2014 المتعلق بإرساء "مشروع تونس الذكية" للنهوض بأنشطة نقل الخدمات خارج بلد المنشأ وبإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز هذا المشروع).

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2022 انجاز بعض الأنشطة في إطار الترويج والتسويق للوجهة التونسية من أهمها:

- المشاركة في تظاهرة «VivaTechnolgy 2022» من 15 إلى 18 جوان 2022 بباريس فرنسا
- المشاركة في تظاهرة «Mobile World congress 2021» من 28 إلى 30 سبتمبر2022 ببرشلونة، اسبانيا.
- المشاركة في تنظيم تظاهرة القمّة 18 للفرنكوفونية بتونس يومي 20 إلى 21 نوفمبر 2022،
- - مصاريف تنظيم الدورة الثامنة لندوة طوكيو الدولية للتنمية في افريقيا" تيكاد" يومي 27 و 28 أوت 2022.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
- عدم توفر المعلومة الخاصة بمؤشر "نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسنة السابقة خلال فترة اعداد هذا التقرير (افريل من كل سنة): باعتبار أن المعهد الوطني للإحصاء يتولى عادة توفير قيمة هذا المؤشر أواخر السنة الموالية للسنة بالمعنية بوثيقة التقرير السنوي للأداء	•في إطار مواصلة عملية التنزيل العملياتي لأداء برنامج التنمية الرقمية سيتم العمل على تغيير هذا المؤشر بمؤشر آخر يكون قابل للقياس وممكن احتسابه بتاريخ إعداد وثيقة التقرير السنوي للأداء
ضعف على مستوى تحقيق قيمة المؤشر الخاص بعدد فرص العمل الجديدة	بصدد الإعداد لرؤية جديدة لمشروع تونس الذكية

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

حسب طبيعة النفقة:

تـــمّ ضـــبط ميزانيّـــة برنـــامج التنميـــة الرقميـــة لسنـــة 2022 بـــما قـــدره 127384 أد (بإعتبـــار الاعتمـــادات التكميليـــة) وتـــم إنجـــاز اعتمـــاد قـــدره 115584 أ د أي بنســـبة تقدر بـ 91%.

وتتكون ميزانية البرنامج من نفقات التأجير ونفقات التدخلات التي تتعلق بالمنح المســـندة لفائدة الفاعلين العموميين ونفقات الإستثمار التي تتعلق بالمشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة وعن طريق صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

وقـــد قامـــت المهمـــة بطلـــب الترفيـــع فـــي مقـــابيض ونفقـــات صـــندوق تنميـــة المواصـــلات وتكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــال بعنـــوان ســـنة 2022 حتـــى يتســـنى لهـــا اســـتكمال إجـــراءات صـــرف الاعتمـــادات علـــى مـــوارد صـــندوق تنميـــة المواصـــلات وتكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــال بعنـــوان ســـنة 2022 لفائـــدة مشـــاريع تنميـــة القطـــاع وقـــد تـــم توزيـــع اعتمـــادات تكميليـــة بمبلـــغ قـــدره 17,753 م.د تبعـــا للتقـــدم فـــي

إنجاز مجموعة من مشاريع تنمية القطاع على غرار مشاريع الشبكة الإدارية المندمجة ومشروع تغطية المناطق البيضاء بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية و تنظيم القمة 18 للفرنكوفونية والدورة 8 لندوة طوكيو الدولية للتنمية في إفريقيا.

وقد تم الشروع في تنفيذ ميزانية البرنامج إثر المصادقة على جداول البرمجة السنوية للنفقات الأولية من قبل السيد مراقب المصاريف العمومية بتاريخ 7 مارس 2022 والتي تم خلالها توزيع الاعتمادات المفتوحة والمقدرة بنسبة 25 % من الاعتمادات المرصودة لسنة 2022 طبقا لما نصت عليه مراسلة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

وتتوزع الإنجازات على النحو التالي:

- نفقات التأجير: تم إنجاز إعتماد قدره 1468 أد مقابل 2000 أد مرسمة بقانون المالية أي بنسبة73% ،
- نفقات التدخلات: تم إنجاز إعتماد قدره 000 60 أد مقابل 000 60 بنسبة 100%.
- نفقات الإستثمار:

- على صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال: تم إنجاز اعتماد قدره 47754 أد مقابل 30000 أد مرسمة بالميزانية أي بنسبة 159%.
- على القروض الخارجية الموظفة: تم إنجاز إعتماد قدره 3373 أد مقارنة بـ 17630 أد مرسمة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 19%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن طول إجراءات إبرام الصفقات حالت دون البدء في استغلال وإنفاق الاعتمادات المرصودة رغم التقدم المسجل في مسار مراحل إنجاز المشاريع المخصصة لذلك. وسيتم الترفيع في نسق صرف الإعتمادات المخصصة لهذه المشاريع خلال سنة 2023.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات P1		تقديرات 2022 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	إعتمادات التعهد	2 000	1 468	-532	73%
	إعتمادات الدفع	2 000	1 456	-544	73%
نفقات التسيير	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	60 000	60 000	0	100%
	إعتمادات الدفع	60 000	60 000	0	100%
نفقات الاستثمار	إعتمادات التعهد	259 754	83 192	-176 561	32%
	إعتمادات الدفع	65 384	54 127	-11 256	83%
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع	**إعتمادات التعهد**	**321 754**	**144 660**	**-177 094**	**45%**
	إعتمادات الدفع	**127 384**	**115 584**	**-11 800**	**91%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

حسب مآل النفقة:

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2022	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. م	2022	2021-2020	
	الأصلي / تكميلي		المبلغ	نسبة الإنجاز
	(1)	(2)	(1)-(2)	(2)/(1)
الأنشطة المركزية				
النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	39288,035	45175,795	5887,7605	115%
النشاط 2: تنمية الاقتصاد الرقمي	2284	3358,4438	1074,4438	147%
النشاط 3: رقمنة الادارة	23886,972	4106,1114	-19780,86	17%
النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير	1924,641	2943,15	1018,509	153%
النشاط 5: منحة لفائدةONP	1000	0	-1000	0%
النشاط 6: منحة لفائدةCERT	0	0	0	0%
النشاط 7: منحة لفائدة ONT	40989	40989	0	100%
النشاط 8: منحة لفائدةANSI	4833	3828,25	-1004,75	79%
النشاط 9: منحة لفائدة ATT	5298	7471,6	2173,6	141%
النشاط :Aمنحة لفائدة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية	2500	0	-2500	0%
النشاط :Bمنحة لفائدة المركز الوطني للإعلامية	1000	3331,15	2331,15	333%
النشاط :Cمنحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية)	4380	4380	0	100%
المجموع	127383,648	115583,5	-11800,15	91%

- **النشاط1 : تطوير البنية التحتية للإتصالات والخدمات الشاملة:**

تم إنجاز إعتماد قدره 45 175,795 أد مقابل 39288,035 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) أي بنسبة انجاز في حدود 115 %.

هذا وقد تم بالنسبة لسنة 2022 تحقيق الهدف الأول " الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي " بنسبة تجاوزت 100 % وذلك باعتبار تحقيق المؤشرات الثلاثة المدرجة ضمن الهدف الأول بالنسب التالية تباعا: المؤشر الأول 97.29 %- المؤشر الثاني 112,6 % والمؤشر الثالث 100,6%.

- **النشاط2 : تنمية الاقتصاد الرقمي :**

تم إنجاز اعتماد قدره 358,444 3 أ د مقابل 284 2 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) أي بنسبة انجاز في حدود 147 %.

هذا وتجدر الإشارة أنه قد تم تحقيق الهدف بصفة نسبية نظرا لإرتفاع قيمة المؤشر 1.3.1.1. والمتمثل في ارتفاع عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة.

- **النشاط3 : رقمنة الإدارة:**

تم إنجاز إعتماد قدره 4106,11 أد مقابل 23886,972 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي) أي بنسبة انجاز في حدود 17,19%.

تم تحقيق الهدف الثاني " إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة " بصفة محدودة وذلك بإعتبار قيمة المؤشر 1.2.1.1 : عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين والمؤشر 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات وبالنظر إلى الضعف في استهلاك الإعتمادات.

إلا أن هذا الضعف لا يعكس قيمة العمل المنجز من قبل المهمة بالنظر إلى كل العوامل التي تم ذكرها ضمن الجزء الخاص بتقييم الهدف والمؤشرات الخاصة به.

- **النشاط4: تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير:**

تم إنجاز إعتماد قدره 2943,150 أ د م مقابل 205 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي).

- **النشاط5: منحة لفائدةONP:**

تم إنجاز إعتماد قدره 0 أ د م مقابل 1000 أد المحددة بالتقديرات (ق م أصلي / تكميلي).

لكن ذلك لم يحل دون المساهمة الفعالة في إنجاز الهدف الأول " تحقيق الادماج الاجتماعي الآمن الرقمي والمالي " بصفة مهمة باعتبار قيمة المؤشر 3.1.1.1: نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع او السحب).

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج

السيد أحمد بن حسين

المدير العام للمصالح المشتركة

بداية من 01 فيفري 2023

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال
المؤرخ في 10 فيفري 2023

السيد محمد الأمين زروق

المدير العام للمنشآت والمؤسسات العمومية

من 13 جويلية 2020 إلى 31 جانفي 2023

1-نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة تحت إشراف رئيس المهمة وأيضا توفير المساندة لبرنامج التنمية الرقمية لتنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه. وتكمن رؤية البرنامج في تحسين فاعليته من حيث تحقيق غايته بأقل كلفة.

تنضوي استراتيجية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال ضمن التوجهات الوطنية للتنمية الرقميّة وتتمثل في:

- ✓ حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة.
- ✓ تدعيم التعاون الثنائي متعدد الأطراف
- ✓ تكثيف الاتصال والتوعية للنهوض بالمجال الرقمي.
- ✓ تطوير المنظومة التشريعية للقطاع ومسايرتها للمستجدات التكنولوجية.
- ✓ تفعيل مخرجات المجلس الأعلى للاقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز المشاريع بالنسق المطلوب.
- ✓ تركيز آليات الرقابة الداخلية والحوكمة الرشيدة من خلال رصد الإخلالات والعمل على تجاوزها في إطار حسن التصرف الإداري والمالي واعتماد أفضل الممارسات.
- ✓ تفعيل آليات الحكومة المفتوحة ومزيد التواصل والتعريف بأنشطة المهمّة عبر مختلف وسائل الاتصال الحديثة والتحيين الدوري للموقع الرسمي للمهمة.
- ✓ اعتماد الكل رقمي"Full Digital" داخل المهمة.

هذا ويعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لدعم البرنامج العملياتي للتنمية الرقمية في تجسيم أهدافه، لا سيّما فيما يتعلق بتأمين الخدمات ذات العلاقة بالدعم والمساندة والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- ✓ تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمهمة.
- ✓ رقمنة الخدمات الإدارية داخل المهمة في إطار التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل.
- ▪ تركيز نظام معلوماتي بالمهمة.

- تدعيم الخدمات الرقمية عبر منظومة أنترانات الإدارة.

✓ الارتقاء بالموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الإدارة والمتعاملين معها وذلك بالتدقيق في تحديد الحاجيات والجدوى الوظيفية للانتداب، وحسن توظيف وتعزيز القدرات والمهارات المهنية.

✓ ضمان المساواة بين مختلف الفئات مع الحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتقليص الفوارق على مستوى جميع الخدمات الإدارية المسداة على غرار التكوين، التسميات في الخطط الوظيفية، المناظرات، ...

✓ وضع برنامج لتطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لفائدة الاعوان.

✓ ترشيد استهلاك الطاقة وصيانة السيارات الإدارية وتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لمتطلبات العمل، مما يسمح بحسن التصرف في الموارد المادية وتحسين ظروف العمل.

✓ تحسين التصرف في الاعتمادات وذلك من خلال الرّفع من استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالاستثمار.

✓ احترام الآجال وضمان جودة الخدمات المسداة مع ضمان مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية.

تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة للمهمّة بالاستئناس بالإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء، والتي تمكّن من تحقيق الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالقيادة وبالتصرف في الميزانية والموارد البشرية.

❋ الهدف الاستراتيجي 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة

يتم العمل على تطوير حوكمة المهمة من خلال ترسيخ أسس الحوكمة وتحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعليتها وضمان شفافيتها والتنسيق العام والسهر على ضمان حسن تنفيذ المهام الموكولة للمهمة. ويتم في هذا الصدد تنفيذ القرارات المتعلقة بأنشطة القيادة والمتابعة الدورية لقرارات لجان القيادة على مستوى الديوان مع إعطاء الأولوية القصوى لاستحثاث نسق إنجاز مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي تونس الرقمية والوقوف على الإشكاليات والسعي

لإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها بالتنسيق مع الهياكل الخارجية المتدخلة باعتبار الصـــبغة الأفقية للمهمة، كما تتم المتابعة الدورية لمدى تطور تركيز نظام الرقابة الداخلية بالمهمة، وإرســـاء نظام معلوماتي يرتكز أســـاســـا على رقمنة الخدمات الإدارية الداخلية والتحول الكلي نحو رقمنة مختلف المسـارات الإدارية الداخلية بالاعتماد على التراسـل الالكتروني بين الهياكل تجسـيما للأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر2020، وعلى التصرف الإلكتروني في الوثائق عبر اعتماد منظومة عليسة.

وتعتبر النتائج المنجزة في هذا الإطار مقبولة اجمالا في علاقتها بتحقيق هدف تطوير حوكمة المهمة وهو ما مكن من حســن تنفيذ ومتابعة تقدم انجاز مشــاريع المهمة وتنفيذ التزاماتها مع مختلف المتدخلين في إطار المخطط الوطني الاســـتراتيجي تونس الرقمية. كما مكنت هذه النتائج المحققة من تطوير حوكمة مسارات تنفيذ بنود ميزانية المهمة.

❖المؤشــر 1.1.1.9: المعدل الســنوي لتحقيق قرارات وتوصــيات لجان القيادة ذات الأولية:

المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020*	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	*	95	80	--	--	90	2024

(*) لم يكن هذا المؤشر معتمدا خلال سنة 2020

يعتبر هذا المؤشـــر آلية للمتابعة الدورية للقرارات والتوصـــيات التي يتم اتخاذها على مســتوى الديوان وعلى مســتوى لجان القيادة ذات الأولوية التي تم إحداثها صــلب المهمة، وذلك قصـــد تقييم مدى تقدم تنفيذها، إلّا إنّه وعلى إثر تغيير رئيس المهمة، شـــهدت مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال سنة 2022 تغييرا استراتيجيا في طريقة حوكمتها وتنفيذ سياستها حيث أصبحت الاجتماعات تنعقد مباشـرة مع الهياكل العملياتية المعنية بتنفيذ ومتابعة المشـاريع الرقمية المندرجة ضمن المخطط الاستراتيجي 2023-2025، وذلك عبر اجتماعات دورية بإشراف رئيس المهمة

لمتابعة تقدم تنفيذ هذه المشـاريع ومناقشـة أهم الإشـكاليات والعمل على اسـتحداث نسـق انجازها وتذليل الصـعوبات التي تعترض تنفيذها، مما انجر عنه اسـتحالة احتسـاب المؤشـر وضـبط قيمته المنجزة لسنة 2022.

وقد تم تسـجيل تطورا على مسـتوى تنفيذ أغلب التوصـيات المنبثقة عن الاجتماعات الدورية حيث تم تسجيل تقدم في نسق إنجاز المشاريع مع الإشارة إلى أن أغلب التوصيات التي شهدت صعوبة في تنفيذها تتعلق بعوامل خارج عن نطاق المهمة باعتبار الطبيعة الأفقية للمشاريع الرقمية التي تشـمل قطاعات أخرى والتي تمول عبر قروض خارجية موظفة وتخضـع لإجراءات خاصة.

❖المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة

التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	15	18	5	5.14	+100	5	2024

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خاصـة وأن القطاع الذي تنتمي له المهمة يرتكز أسـاسـا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

تم تسـجيل تطورا في عدد زيارات الموقع لسـنة 2022 لتفوق إنجازات المؤشـر قيمة 100% حيث أصـبح الموقع مرئيا لمحركات البحث مما يسـاعد على اسـتقطاب الزوار والإجابة على الجمل التي يدخلها المسـتخدمين في مربع البحث على جوجل "كلمات مفاتيح". كما تم تحسـين في قيمة محتوى الموقع لتزيد في إقناع الزوار للنفاذ إليه.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
- **على مستوى القرارات <u>الخاصة</u> بتركيز الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية:** شهدت سنة 2022 إطلاق عديد المشاريع على مستوى هياكل المهمة المعنية ببرنامج التنمية الرقمية لفائدة الهياكل العمومية المنتفعة مما أخّر تركيز الرقابة الداخلية على مستوى هذا البرنامج خاصة مع تركيز هيكل اداري جديد "وحدة GOV-TECH"	التنسيق في تنظيم جلسات حوار تصرف مع رئيسة البرنامج ومشاركة كل المتدخلين في مسار التصرف في مشاريع التحول الرقمي قصد استحثاث نسق تركيز الرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية،
- **على مستوى القرارات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية للميزانية:** عدم انعقاد اجتماعات اللجان المكلفة بالرقابة الداخلية لتقييم مدى تطبيق خطط العمل الخاصة بالمسارات الأربعة التي تم تحديدها والواردة ضمن المذكرة المشتركة عدد 13 بتاريخ 03 نوفمبر 2021، واقتراح مسارات جديدة خاصة منها ذات الخطورة العالية.	تنظيم جلسات حوار تصرف مع السيد مراقب المصاريف العمومية والعمل على إدراج المسارات التي تم استكمال إجراءات الرقابة الداخلية في شأنها في نظام الرقابة المعدلة عقد جلسات دورية للجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية للنظر في مدى تنفيذ خطط العمل ورفع الإشكاليات إن وجدت وتحيين خطط العمل إن تطلب الأمر ذلك،
على مستوى القرارات الخاصة بمتابعة مدى تنفيذ مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي تونس الرقمية 2021-2025: عوامل خارج عن نطاق المهمة باعتبار الطبيعة الأفقية للمشاريع الرقمية التي تهم قطاعات أخرى والتي تمول عبر قروض خارجية موظفة (البنك الإفريقي للتنمية أو البنك الدولي) وتخضع لإجراءات خاصة.	تطوير كفاءات الإطارات المعنية في مجال التصرف في مشاريع الرقمية، البرمجة والتخطيط، الصفقات العمومية...، مواصلة التنسيق مع كافة الهياكل الخارجية المعنية بالمشاريع الوطنية الرقمية لتذليل الإشكاليات والعمل على دعم الصبغة الأفقية للقطاع.

- على مستوى صعوبة تحديد قيمة المؤشر الخاص بعدد زيارات الموقع على مدى السنوات المقبلة لارتباطها بعدة عوامل خارجية وظرفية.	مواصلة العمل على إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها، حيث يتم التنسيق مع المنظمة الألمانية للتعاون الدولي لتطوير موقع المهمة وفقا للمعايير الدولية حتى يكون أكثر جاذبية للمستعمل.

❋ الهدف الاستراتيجي 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تعمل على حسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الانتداب وتنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

ويضم هذا الهدف مؤشرات قيس أداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى التحكم في كتلة الأجور.

حيث يعتبر التكوين من ضمن العوامل الرئيسية لتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم والعمل على تغيير سلوكهم بشكل إيجابي. ويتضح ذلك من خلال تحقيق النسب المتميزة للمؤشر سواء تلك المتعلقة بالرجال المنتفعين بالتكوين وبنسبة أكبر لفئة النساء، مما ساهم في تحسين التصرف في الموارد البشرية للوزارة عبر

تطوير القدرات الفنية لإطارات الوزارة وتطوير كفاءاتهم مع ضـمان المسـاواة وتكافؤ الفرص من جهة والملائمة بين المهارات والحاجيات التكوينية، حيث شـــمل برنامج التكوين محاور تكوينية فنية خصـــوصـــية من جهة ومحاور تكوينية تندرج ضـــمن أولويات الحكومة والتي نص عليها منشـور رئاسـة الحكومة المتعلق بإعداد مخططات التكوين السنوية.

كما تسـعى مهمة تكنولوجيات الاتصـال إلى التحكم في كتلة الأجور من خلال حسـن ضـبط التقديرات وتنفيذ برنامج سـد الشـغورات، إلاّ أنّ هذه الغاية تبقى مرتبطة باســتقرار أعوان المهمة في إطار الحراك الإداري للمهمة من جهة والحراك الوظيفي على مستوى السياسة المعتمدة للدولة.

❖ **المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة**

الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	8	2.9	10	14.4	% 69	8	2024

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية عند إعداد الميزانية بهدف تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا، وقد تم تقدير 10 % كنسـبة مرجو بلوغها سـنة 2022 إلّا أنّ قيمة المؤشـر المنجزة تجاوزت التقديرات نتيجة بقايا فواضـل اعتمادات التأجير التي لم يتم اسـتهلاكها ويعود ذلك أساسا:

- برمجة انتدابات لم تنجز
- مغادرة بعض الأعوان بعنوان إلحاقات ونقل دون التعويض

- عدم القدرة على استقطاب إطارات في إطار سد الشغورات بعنوان إلحاقات ونقلة الأعوان

❖المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء):

نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	28	49	47	72	% 150	73	74
نسبة النساء المنتفعات بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	37	51	47	66	% 140	68	69

يهدف المؤشـــر الى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم والعمل على تغيير آدائهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسب فاقت التوقعات للمؤشر حيث بلغت إنجازات المؤشر على التوالي 72 % للرجال و66 % للنساء أي بنسبة تطور لإنجازات المؤشر ب 150 % للرجال و140 % مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك بالأساس إلى:

* تحديد تقديرات المؤشر لسنة 2022 تمّ بناء على الأرقام والنسب التي تم تحقيقها خلال سنتي 2020 و2021 مع الأخذ بالاعتبار إمكانية تواصل تأثيرات جائحة كورونا،

* إنجاز نسبة هامة من الأنشطة التكوينية المبرمجة بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان سنة 2022 حيث وقع تنفيذ 28 دورة تكوينية من جملة 36 دورة كانت مبرمجة. واستفاد من هذه الدورات 279 مشاركا (145 مشاركة رجالية، و134 مشاركة نسائية).

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
-الحراك الإداري المتواصل لبعض الأعوان داخل هياكل المهمة يؤثر على برمجة وتنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة للنقل والالحاقات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال، -عدم القدرة على استقطاب الموارد البشرية وخاصة السلك التقني وذلك لعدم وجود حوافز على مستوى التأجير بالمهمة.	-العمل على تطبيق مقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022، المتعلّق بالتنقّل الوظيفي للأعوان العموميين، لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية عبر نشر البلاغات في الخطط الشاغرة -مراجعة النظام الأساسي الخاص لسلك متفقدي المواصلات

الهدف الاستراتيجي 9-1-3: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الإعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة التي تهدف بالأساس إلى تحسين التصرف في الإعتمادات من حيث نسق الإنجاز المادي وكيفية الإستهلاك وفقا للإستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بالإعتمادات بعنوان نفقات الإستثمار باعتبارها رافدا من روافد التنمية مع تأمين مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية، وقد تم السعي في إطار تنفيذ إعتمادات المهمة إلى الحفاظ على مبدأ ديمومة الميزانية وذلك بمبادرة المهمة في تسوية المتخلدات لفائدة مستحقيها، بالإضافة إلى تحسين التصرف في الإعتمادات وتقليص الفارق بين الإعتمادات المرسمة والإعتمادات المنجزة.

من جهة أخرى تعتبر فاعلية البرنامج هدفا إستراتيجيا أساسيا لبرنامج القيادة والمساندة حيث أنّ التحكم في حجم إعتمادات برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإعتمادات المهمة من شأنه أن يرفع من فاعلية البرنامج باعتبار أنّه يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية مع الضغط على الكلفة والآجال.

هذا وتعتبر النتائج المنجزة للمؤشـــرات في علاقتها بتحقيق الهدف جيدة حيث تم تحسين التصرف في الاعتمادات وتقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة، كما ساهمت هذه النتائج في تطوير فاعلية برنامج القيادة.

❖المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:

الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-18	26	20	3	تجاوز التقديرات بنسبة 660 %	18	2024

يعمل برنامج القيادة والمسـاندة على دعم ومسـاندة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ الإعتمادات المرســـمة وذلك من خلال الدور القيادي والتقييمي الذي يؤمّنه من جهة وعن طريق الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدته من حيث توفير الدعم البشري واللوجيستي والتقني من جهة أخرى وهو ما يمكن من انجاز الاعتمادات المبرمجة وتقليص الفارق بينها وبين ما هو منجز من خلال جملة من الآليات:

- الدقة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- حسن إعداد البرمجة السنوية للنفقات،
- إحترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون والمتخلّدات مع الحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

وقد تم سـنة 2022 تسـجيل إنجازات ما قدرها 139.455 م د مقابل 144.275 م د مرســمة بقانون المالية أي بنســبة تعادل 97 % وبالتالي تراجعت قيمة المؤشــر المنجزة ســنة 2022 والبالغة نسـبة 3% مقارنة بالتقديرات (20%)، وعليه تم تقليص الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

وباعتبار تنوع مصـادر التمويل وتفاوت قيمة مسـاهمتها في إعتمادات المهمة، فإن قيمة المؤشر الجملية تكون مرتبطة بقيمة الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر كالتالي:

- **الموارد العامة لميزانية الدولة:**

تم سنة 2022 صرف اعتمادات ممولة على الموارد العامة للميزانية في حدود 26.173 م د مقابل 36.645 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة انجاز تقدر بـــ 71.4 %، حيث تمّ تنفيذ جل نفقات التأجير والتسيير والتدخل. كما تمت إحالة جل المنح المخصصة لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس

هذا وفي إطار الحفاظ على ديمومة الميزانية تم خلاص جزء من النفقات الوجوبية المتخلدة بذمة المهمة بعنوان سنة 2021 والسنوات التي سبقتها، بعد إجراء التحويلات المالية المستوجبة في الغرض.

أمّا فيما يتعلق بنفقات الإستثمار فجلها مشاريع بناءات، أشغال وتهيئة يرتبط نسق تنفيذها بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية، إضافة إلى الإشكاليات العقارية من قبل هياكل خارج المهمة.

- **<u>صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:</u>**

تم سنة 2022 تسجيل دفوعات متوقّعة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في حدود 107 م د (60 م.د منح مسندة لفائدة المنشآت والمؤسسات العموميّة و47 م.د بعنوان مشاريع تنمية القطاع) مقابل 90 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة إنجاز تعادل 119 %.

ويعود الفارق إلى توزيع اعتمادات تكميلية لفائدة مشاريع تنمية القطاع في حدود 17 م د بمقتضى قرار وزارة المالية المتعلق بالترفيع في مقابيض ومصاريف صندوق تنمية المواصلات (القرار عدد 397 لسنة 2022 بتاريخ 9 جانفي 2023) تبعا للتقدم في الإنجاز لمجموعة من مشاريع تنمية القطاع على غرار مشاريع الشبكة الوطنيّة المندمجة للإدارة RNIA4-RNIA3-RNIA2، مشروع تغطية المناطق البيضاء بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية وتنظيم القمّة 18 للفرنكفونيّة والدورة 8 لندوة طوكيو الدوليّة للتنمية في إفريقيا.

- **القروض الخارجية الموظفة:**

تم سنة 2022 تسجيل الإنجازات الممولة عن طريق القروض الخارجية بإعتماد قدره 3.374 م د مقابل 17.630 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة تعادل 19.13 %، ويعود ضعف هذه النسبة أساسا إلى:

3- طول إجراءات إبرام الصفقات وتعقيدها حالت دون الترفيع في استهلاك الاعتمادات المرصودة رغم التقدم المسجل في مسار مراحل إنجاز المشاريع. حيث كانت تخضع هذه الشراءات لازدواجية في الإجراءات وفقا للإجراءات المفروضة من الممول الأجنبي وتلك المنصوص عليها بالنظام الوطني للصفقات في كافة مراحل إعداد وإنجاز الصفقات، وهو ما يتطلب آجال هامة جدا تؤثر سلبا على سرعة إنجاز المشاريع.

4- طبيعة المشاريع أفقية وبالتالي تعدد الأطراف المتدخلة فيها وصعوبة تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة خاصة من ناحية إمكانية تواجد جميع الأطراف عند عمليات التقييم لطلبات العروض وحضور الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع المذكورة.

❖ المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	20.4	26.3	24	17.7	تجاوز التقديرات بنسبة 140 %	24	2024

تضبط قيمة المؤشر إنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإنجازات ميزانية المهمة، حيث بلغت نسبة 17.7% لسنة 2022 لتتجاوز التقديرات بنسبة 140 % وهو ما يعكس التحسين في فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتبار الانخفاض النسبي لكلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه.

❖**المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد**

كلفة التسيير للعون الواحد*							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
د	7818	14634	16230	13620	% 84	16980	2024

*تم تصحيح قيمة هذا المؤشر الواردة بوثيقة المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 باعتبار وحدة الدينار.

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص إعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصـــرف الإلكتروني في المراســـلات "عليســـة" في حدود 3 مليون دينار التي تســـدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضـــافة إلى تراجع عدد الأعوان المعتمد عند احتســـاب المؤشـــر مما ينجر عليه ارتفاع كلفة التسيير للعون الواحد مقارنة بالسنوات الفارطة.

وقد تم بالنسبة لسنة 2022 تحقيق 84 % من قيمة المؤشر المبرمجة باعتبار تسجيل فواضل على مستوى إعتمادات التسيير المنجزة.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف

الإشكاليات والصعوبات لتحقيق الهدف	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
–تنفيذ المشاريع المبرمجة مرتبط بتجاوز وحل الاشكاليات الفنية والعقارية وإنجاز الدراسات المتعلقة بها	–مزيد التنسيق مع الأطراف المتدخلة والسلط العمومية لرفع بعض الاشكاليات العقارية التي حالت دون إنجاز بعض المشـــاريع (توســـعة بناية المدرسـة العليا للمواصـلات بتونس وبناء المبيت الجامعي)،
- ضعف إنجاز الإعتمادات دفعا وخاصة المحمولة على القروض الخارجية الموظفة نظرا لطول آجال	– تقليص آجال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشـراءات العمومية واحترام الروزنامة المحددة في البرمجة السـنوية للنفقات، واعتماد منظومة

تنفيذ النفقات من جهة وإجراءات خلاصها من جهة ثانية	متابعة المشـــاريع العمومية (إنجاز) من طرف كافة المتدخلين،
– تشعب إجراءات الصفقات التي لا تستجيب للنّسق الذي تتطلّبه مشاريع التحول الرقمي والتي لا تتلاءم مع خصوصيّات هذه المشاريع التي تعتمد على الإبتكار والتجديد.	– برمجـة دورات تكوينيـة مكثفـة للأعوان في مجـال التصـــرف في المشـــاريع، البرمجـة والتخطيط، الصفقات العمومية...،
– ارتباط قيمة المؤشـــر المتعلق بكلفة تســـيير العون المنجزة بنسق استهلاك كامل نفقات التسيير	– المســـاهمة في تطوير الاطار التشـــريعي المنظم للصـــفقـات العموميـة في مجـال تكنولوجيـات الاتصـــال بمـا يتمـاشـــى مع خصوصيات المجال الرقمي.
–صعوبة تحديد قيمة المؤشرات على مدى السنوات المقبلة لارتباطها بعدة عوامل خارجية وظرفية	– تحيين طريقة احتســاب كلفة تســيير العون وربطها ببنود محددة
–ارتباط قيمة المؤشرات بإعتمادات برنامج التنمية الرقمية على مستوى البرمجة والإنجاز	–الأخـذ بعين بـالاعتبـار لأكثر مـا يمكن من معطيات
	– مزيـد التنســـيق وتفعيـل جلســـات حوار التصرف

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	إعتمادات التعهد	16 500	14 418	-2 082	87%
	إعتمادات الدفع	16 500	14 383	-2 117	%87
نفقات التسيير	إعتمادات التعهد	7 145	5 754	-1 391	81%
	إعتمادات الدفع	7 145	5 625	-1 520	%79
نفقات التدخلات	إعتمادات التعهد	3 500	3 495	-5	%100
	إعتمادات الدفع	3 500	3 495	-5	%100
نفقات الاستثمار	إعتمادات التعهد	13 780	3 393	-10 387	%25
	إعتمادات الدفع	7 500	1 212	-6 288	%16
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**40 925**	**27 060**	**-13 865**	**66%**
	اعتمادات الدفع	**34 645**	**24 715**	**-9 930**	**71%**

*دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
النشاط 1: القيادة	4 581	3 995	-586	%87
النشاط2: خدمات لوجستية وتسيير	13 439	7 846	-5 594	%58
النشاط 3: متابعة التصرف الإداري والمالي(المعهد)	6 510	4 967	-1 543	%76
النشاط 4: متابعة التصرف الإداري والمالي (المدرسة)	10 115	7 907	-2 208	%78
المجموع	**34 645**	**24 715**	**-9 931**	**%71**

***دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

تم ضـبط ميزانية برنامج القيادة والمسـاندة بمهمة تكنولوجيات الاتصـال بعنوان سـنة 2022 حسـب الصـيغ والأحكام الواردة بالقانون الأسـاسـي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في حدود 34.645 م.د، تم الشـروع في تنفيذها على إثر المصـادقة على جداول البرمجة السنوية الأولية للنفقات من قبل السيد مراقب المصـاريف العمومية، والتي تم تحيينها في مناسـبتين حيث تضـمنت التعديلات المالية والزمنية للشـراءات العمومية ومختلف التحويلات التي تم إجراؤها.

هذا وقد تمّ إنجاز اعتمادات الدفع بنسبة 71 % بما قدره 24.714 م د مفصلا حسب **طبيعة ومآل النفقة** كالتالي:

➢ **حسب طبيعة النفقة:**

- **نفقات التأجير:**

بلغ استهلاك نفقات التأجير بعنـــوان سنة 2022 ما قدره 14.383 م د أي بنسبة 87 % من الاعتمادات المرسمــة لفائــدة البرنامــج، منـها 9.150 م د نفقات مفوضة لفائدة المدرسة العليا للمواصـلات بتونس والمعهد العالي للدراسـات التكنولوجية للمواصـلات بتونس كما تشـتمل نفقات التأجير على اعتماد قدره 620 أد لفائدة المؤسستين يتعلق بمنح بعنوان التأجير.

- **نفقات التسيير:**

بلغ استهلاك نفقات التسيير ما قدره 5.625 م د أي بنسبة 79% من الاعتمادات المرسمة لفائدة البرنامج، وقد تمت إحالة 80 % من الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 1.900م د لكل من المدرســة العليا للمواصــلات بتونس والمعهد العالي للدراســات التكنولوجية للمواصلات بتونس بعنوان منح التسيير وفي هذا السـياق تم إنجاز أغلب الإسـتشـارات المدرجة ضمن البرمجة السنوية الأولية للنفقات، كما تم في إطار الحفاظ على ديمومة الميزانية الشروع في خلاص النفقات الوجوبية المتخلدة بذمة المهمة بعنوان سـنة 2022 والسـنوات التي تسـبقها، حيث تم إجراء جملة من التحويلات لفائدة تسديد المتخلدات.

- **نفقات التدخل:**

بلغ اسـتهلاك نفقات التدخل تعهدا ما قدره 3.495 م د أي بنسـبة تعادل 100 % من الاعتمادات المرســـمة لفائدة البرنامج، منها اعتمادا قدره 1.330 م د يتعلق بمنح بعنوان التدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

- **نفقات الاستثمار:**

بلغ استهلاك نفقات الاستثمار ما قدره 1.212 م د أي بنسبة 16% من الاعتمادات المرســـمة لفائدة البرنامج والممولة عن طريق الموارد العامة لميزانية الدولة، منها إعتمادا قدره 0.874م د لفائدة المدرســـة العليا للمواصـــلات بتونس والمعهد العالي للدراســـات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

ويعود النقص الحاصـل في ارتباط نسـق تنفيذ مشـاريع البناءات وأشـغال التهيئة بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق

التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية، إضافة إلى الإشكاليات العقارية من قبل هياكل خارج المهمة.

- **حسب مآل النفقة:**

- **على مستوى نشاط القيادة:**

تم إنجاز ما قدره 3.995 م د مقابل 4.581 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 2.024 م د مقابل 2.590 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 0.106 م د مقابل 0.126 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 1.865 م د مقابل 1.865 م د مرسما بقانون المالية

- **على مستوى نشاط الخدمات اللوجيستية**

تم إنجاز ما قدره 7.846 م د مقابل 13.439 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 3.209 م د مقابل 3.515 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 3.998 م د مقابل 5.119 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 0.300 م د مقابل 0.305 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز ما قدره 0.338 م د مقابل 4.500 م د مرسما بقانون المالية

على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس:

تم إنجاز ما قدره 4.966 م د مقابل 6.510 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 3.643 م د مقابل 4.180 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 1 م د مقابل 1.250 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 0.080 م د مقابل 0.080 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز ما قدره 0.243 م د مقابل 1 م د مرسما بقانون المالية

- **على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس:**

تم إنجاز ما قدره 7.906 م د مقابل 10.115 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: إنجاز ما قدره 5.506 م د مقابل 6.215 م د مرسما بقانون المالية

- نفقات التسيير: إنجاز ما قدره 0.520 م د مقابل 0.650 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: إنجاز ما قدره 1.250 م د مقابل 1.250 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: إنجاز ما قدره 0.630م د مقابل 2.000 م د مرسما بقانون المالية

وإجمالا، فإن إنجاز اعتمادات بنسبة 71 % من ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 بما قدره24.714 م د، كان له الأثر الإيجابي على تطور أداء البرنامج، ترجمته القيمة المسجلة لبعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بحوكمة المهمة وبتحسين التصرف في الموارد البشرية.